

حزب اليعقوبي قلص طموحه من نشر الفضيلة في العراق إلى إدارة موقف للسيارات في بغداد

حزب الفضيلة الإسلامي نموذج عن الأحزاب القائمة على هالة من القدسية الزائفة لزعاماتها



التغيير السياسي العنيف والقسري الذي فرضته الولايات المتحدة بغزوها للعراق سنة 2003 أفرز ظواهر سياسية شاذة من بينها طفرة الأحزاب والتشكيلات السياسية والجمعيات الدينية والمدنية التي تمت فبركتها على عجل بهدف تأثيث العملية السياسية الجديدة، لكن تلك الأجسام الغريبة عن المجتمع والدولة العراقيين لم تكن سوى أدوات للطامعين في الحصول على حصة من غنيمة السلطة والمال، وهو الأمر الذي يعكسه بدقة وضع حزب الفضيلة الإسلامي الذي انطلق من شعار "بناء الدولة العراقية الحديثة"، وانتهى به المسار إلى مجرد مشروع تجاري صغير يقوم على تأجير مراب للسيارات في أحد أحياء بغداد.

بغداد - في حي المنصور الراقي وسط بغداد، تنتصب صورة كبيرة لرجل الدين محمد اليعقوبي، الأب الروحي لحزب الفضيلة الإسلامي، والمرجع الذي تبني مقترح قانون برلماني بجزء من الفتيا في عمر التاسعة، مع إشارة إلى أن هذا الرجل يعمل على الأرض بالنيابة عن الإمام المهدي المنتظر، آخر الأئمة المعصومين وفق معتقد الشيعة الإثني عشرية، ومخلصهم.

وحزب الفضيلة هو واحد من جملة الأحزاب والتيارات الشيعية التي تأسست بعد 2003، في إطار ديني يقوم على فكرة تقليد الأئمة المعصومين في دينهم وبنيتهم، ما يكسب رجل الدين هالة يختلط فيها الشأن الحياتي اليومي بالقدس.

ويُعرف حزب الفضيلة نفسه بأنه "حزب سياسي إسلامي ذو شخصية اعتبارية وقانونية تبلورت أفكاره الأولى بين مجموعة من المجاهدين في مرحلة الكفاحية حاملة تطلعات العراقيين ومستوعبا لهومومهم وأملهم رغم قسوة الظروف آنذاك والتي استندت ناجحة بناء الهيكل التنظيمي للحزب وإعلانه إلى ما بعد سقوط الدكتاتورية في العراق"، مشيراً إلى أنه يسعى إلى "بناء دولة عراقية حديثة مستقلة ذات نظام سياسي يستمد مشروعيتها من تقويض الشعب".

الحزب الذي يستمد اسمه من الفضيلة لم يتورع عن السطو على جامع غير مكتمل البناء وتحويله إلى مشروع تجاري

وحرس حزب الفضيلة على المشاركة في العمليات الانتخابية المختلفة التي شهدتها العراق بعد 2003 واستاندر بوزارة العدل في حكومات متعاقبة، حتى صارت تسمى باسمه.

وكما هو دأب الأحزاب الدينية الشيعية الحاكمة في العراق طيلة السبع عشرة سنة الماضية، حول الحزب وزارة العدل إلى بوابة لتمويل أنشطته السياسية ودعم ديمومة حضوره في الساحة السياسية، برغم دوره المحدود، وارتبط الفضيلة وراعيه اليعقوبي بأحد أكثر مشروعات القوانين إثارة للجدل في العراق، وهو قانون الأحوال الشخصية، إذ قدم الحزب مقترحاً، قال إنه يستمد مضامينه من فقه جعفر الصادق أحد الأئمة الشيعية الإثني عشر لتتضمن عملية الزواج في المحاكم حيث يتيح المقترح تزويج القاصرات ما دون سن التاسعة.

وحوال اليعقوبي أيضا استخدام هالته الدينية في الضغط على البرلمان لإقرار قانون للمحكمة الاتحادية العليا المختصة بالفصل في النزاعات الدستورية، يسمح لرجال دين بشغل مقاعد أصيلة ضمن هيئتها القضائية. وأثار طرح فكرة القانون للنقاش

انشغال مؤقت بأمر دينوية في انتظار ظهور المهدي

يجز البلاد والعباد إلى الهاوية"، وإنه لا يمكن "هزيمة شباب يقدّمون على الموت ويتلقون الرصاص بصدر عارية". ويسبب محاولة اليعقوبي الفقه من مركب الأحزاب الشيعية الحاكمة في العراق، استخدمت تلك الأحزاب الموقف بين حزب الفضيلة والوقف أسابيع عدة وانتهى بقرار قضائي ينص على تغريم الفضيلة نحو 300 مليون دولار جراء إشغاله جامع الرحمن الذي تحولت ساحاته الكبيرة بعد الاستيلاء عليه إلى مراب لوقوف السيارات، فيما تحول جزء من بناياته العملاقة إلى مساكن عشوائية لعوائل مرتبطة بالفضيلة ومكاتب حزبية لمتابعة العمل السياسي.

وبعد خسارته وزارة العدل في حكومة الكاظمي صار جامع الرحمن المورد المالي الوحيد للحزب تقريبا إذ يتقاضى نحو 4 دولارات عن وقوف كل سيارة في ساحاته الكبيرة. ويسبب وقوع الجامع في أرقى مناطق بغداد وأهمها على المستوى التجاري، تستقبل ساحاته نحو ثلاثة آلاف سيارة خلال ساعات اليوم الواحد، ما يعني أن مدخول الفضيلة من المراب قد يتجاوز الثلاثمئة ألف دولار شهريا.

وعندما حاول الوقف الشيعي تفعيل قرار الغرامة والإخلاء، حرك حزب الفضيلة العاملين في مراب الجامع وسكان المنازل العشوائية فيه، فضلا عن أعضائه وموظفيه لتنظيم تظاهرة في المنصور تسببت في شل المنطقة التي يغلب السنة على سكانها.

وبقول خبراء في شؤون الجماعات الشيعية، إن حزب الفضيلة الإسلامية، من بين القوى الشيعية المهتدة بخسارة حضورها السياسي خلال المرحلة المقبلة، بسبب تنامي وعي السكان الشيعية خلال احتجاجات أكتوبر ضد هيمنة الأحزاب الإسلامية، ما يوحى بإمكانية أفول مرجعية اليعقوبي.

الإيرانية في إبقائه حيا لموازنة الجموع الصدرية أحيانا أو لتفجير البونات من قبيل قانون الأحوال الشخصية لقياس مدى تقبل الجمهور الشيعي لأطر تتسجم ونظرية ولاية الفقيه. ولولا الدعم الإيراني لما سمحت بقية الأحزاب الشيعية للفضيلة بلعب أي دور سياسي أو الحصول على مقاعد في البرلمان أو الحكومة.

وعندما حاول الحزب الاستثمار في غضب الجمهور خلال احتجاجات أكتوبر من العام 2019، قررت الأحزاب الشيعية الكبيرة محاصرته وفتحت عليه جبهة جامع الرحمن في المنصور، إذ تقدم الوقف الشيعي بشكوى ضده تؤكد استغلاله الموقع خارج سياق القانون. ورغم أن الانتفاضة كانت موجّهة بشكل واضح ضد نظام الأحزاب الدينية، ورفعت خلالها شعارات مضادة لزعماء تلك الأحزاب وإيران نفسها، فقد حاول اليعقوبي ركوب موجتها واستمالة الشباب المشاركين فيها عبر بيان وصف فيه الانتفاضة بـ"نهضة الشباب الواعي الغيور"، وبنائها "انتفاضة التحرير لاستعادة الهوية الوطنية التي سلبها الطائفون والفاقدون والعملاء".

كما حاول نسبية ما رفع من شعارات خلال الاحتجاجات العارمة لنفسه قائلا في بيانه "هذا ما كنت أنادي به منذ عام 2005 حينما استبان فساد وظلم الأحزاب السياسية المتسلطة، وكنت ادعو إلى يقظة الأمة ووعيها لمطالبتها الحقيقية ومكافئتها". ولم يوفّر في بيانه محاولة المزايدة على الحكومة التي كان يقودها آنذاك عادل عبدالمهدي داعيا إياها لـ"أن تعي أن هؤلاء الشباب هم الثروة الحقيقية للبلد وهم من يضمن مستقبلنا زاهرا له"، وأن "الإصرار على سياسة القمع واستعمال العنف لا يجدي نفعا بل

والوطني، حيث لم ينجح زعيمه مقتدى الصدر في كسب ثقة إيران خصوصا وأنه سبق له أن خاض معارك سياسية ومواجهات مسلحة ضد بعض أتباعها الأوفياء في العراق مثل زعيم حزب الدعوة الإسلامية نوري المالكي، وقائد ميليشيا عصائب أهل الحق قيس الخزعلي المنشق أصلا عن التيار الصدري.

ويتسبب في الكواليس السياسية أن الفضيلة حزب الوزارة الواحدة لم يكن ليستطيع التماسك والبقاء لولا الرغبة

ولفتت ذات الباحثة المتخصصة في حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الدينية إلى أن القضاة الإسلاميين سيحصلون بمقتضى ذلك القانون على سلطات معززة لاستخدام حق النقض ضد القوانين التي يرون أنها تتعارض مع الإسلام، أي القوانين التي أقرها البرلمان المنتخب. وكانت نتيجة الاعتراضات الشديدة أن فشل اليعقوبي وحزبه في تمرير مشروع القانون إلا أنه ترك انطباعا واضحا على رغبته في استنساخ نموذج ولاية الفقيه في إيران.

وبرغم أن وجود صور رجال الدين بعد أمرا طبيعيا في شوارع العاصمة العراقية، إلا أن صورة اليعقوبي تقع في حي عرف بانفتاحه وعصريته، حيث النساء السافرات يقدن أحدث السيارات، فيما تستضيف المطاعم الفاخرة العائلات المسورة في مساحات مختلطة ما يشكل مفارقة لافتة.

لكن المفارقة تتعمق كثيرا، عندما تركز النظر في موقع صورة اليعقوبي لتكتشف أنه مشروع جامع كبير انطلق بناؤه في عهد الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين وسقط قبل أن يكتمل، فجاء حزب الفضيلة الإسلامي برعاية اليعقوبي بعد 2003 واستولى على موقع المبنى محولا إياه إلى مجمع استثماري ذي طابع رث وسط حي يعج بكل أشكال الحداثة.

واليعقوبي هو أحد أعضائها لجنة العلم التي كان يقدها المرجع الشهير محمد صادق الصدر، والد الزعيم الحالي للتيار الصدري مقتدى الصدر. ورغم ما يبدو أنه نوع من التقارب بين الفضيلة والتهاديين الصدري إلا أنهما لا يطبقان بعضهما البعض، فالأول اختار الدخول في الحضيرة الإيرانية على مستوى التوجهات السياسية والأهداف، فيما يواصل الثاني التمسك بمحليته ومحاولة إيجاد مساحة خاصة به داخل الفضاء الشيعي

صيف سنة 2019 عاصفة من الجدل والاعتراضات، إذ رأى كثيرون أنه يوطد سلطنة رجال الدين على حساب رجال القانون والسياسة المدنيين ويرسخ الدولة العراقية في طابع ديني أقرب إلى الصيغة الإيرانية حيث يلعب عدد محدود من رجال الدين دورا محوريا في تحديد الخيارات الكبرى للبلد وصياغة سياساته وإملاء قراراته بطريقة فوقية مسقطلة تتجاوز المؤسسات التي يظل دورها أقرب إلى الديكور الذي يضيء مسحة من "المدنية والديمقراطية" على الدولة الثيوقراطية في الأساس.

ومما تضمنه مشروع القانون إنساح المجال لترشيح رجال دين لعضوية الهيئة القضائية للمحكمة ما يعني منح سلطة فعلية لهؤلاء في عملية صياغة القوانين ومطابقتها مع الشريعة الإسلامية وفق قراءاتهم التي لا يمكن لها إلا أن تكون متائرة بمشاربهم وانتماءاتهم بما في ذلك الطائفية منها.

والمحكمة الاتحادية هي أعلى سلطة للفصل في النزاعات بين السلطات التنفيذية، كما أنها تحتكر حق تفسير النصوص الدستورية الخلفية، لذلك توصف بأنها "الحارس الأخير" للدستور.

كما رأى البعض أن من شأن إقرار هذا القانون أن يفتح فصلا جديدا من التمييز بين العراقيين على أساس ديني ووطائفي، وهو الدافع الذي حدا برئيس الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم لويس ساكو لتوجيه رسالة إلى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، داعيا إياه إلى إيقاف مناقشة مشروع قانون المحكمة العليا. وقال في رسالته "لقد فوجئنا بمشروع قديم لمجلس النواب لإعطاء صبغة دينية للمحكمة الاتحادية العليا، بتعيين خبراء لها في الشريعة الإسلامية، ممن يرشحهم ديوان الوقف الشيعي والسني، في حين تم إقصاء ديوان أوقاف الديانات المسيحية والإيزيدية والصابئة المندائية".

وتجاوزت الأصداء السيئة للقانون المقترح من حزب الفضيلة حدود العراق إلى خارجه حيث كتبت نينا شيا من معهد هيدسون أن من شأن ذلك القانون "أن يربط العراق بالحكم الثيوقراطي لجارتها إيران ويقوض ديمقراطيتها الهشة ويعرض الحرية الدينية وغيرها من الحقوق الأساسية للخطر".



أبرز ما في رصيد حزب الفضيلة مشروع قانون يتعلق بتزويج الفتيات في سن التاسعة، وآخر يتعلق بمنح رجال دين العضوية في المحكمة الدستورية